مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٨٠/٥/١٣

ثـــورة التصـــحيح بعـــد ٩ ســـنوات

١٥ مايـو والاتجـاه نحـو تدعـيم الممارســـة الديمقـــراطية

المح الرئيس السادات فى أحاديثه خلال الاسابيع الاخيرة الى انه مقدم على اتخاذ مجموعة من الاجـراءات فى ١٥ مايو الحالى بهدف تعميق الممارسة الديمقراطية . ولن تقتصر هذه الاجـراءات على مجرد تقويم ومراجعة اداء بعض المؤسسات الســياسية ذات الصـلة بالممارسة الديمقراطية لزيادة كفاءتها وفعاليتهـا ، ولكنهـا ستشمل كذلك اقامة مؤسسات اخـرى جـديدة الى جـانب المؤسسات القائمة للمساهمة فى رفع كفاءة النشاط السياسى والمشاركة السياسية ، وفق الاسس والمقومات التى تستند على التجربة الديمقراطية التى تعيشها مصر منذ ١٥ مايو ١٩٧١ .

وهذا الاتجاه نحو تدعيم الممارسة الديمقراطية سيلقى صدى شعبيا واسعا بقدر ما تمثله الديمقراطية من اهمية ، وبقدر ماسوف تتيحه هذه الاجراءات من مشاركة سياسية لقطـاعات شـعبية واسعة .

ولا شـك أن هـذه الاجـراءات الديمقراطية الجديدة ستضيف خطـوات هامة لتجربة ١٥ مايو الديمقراطية .. لذلك فان تقييم وفهم هذه الاجـراءات ينبغى أن يكون من خلال دراســة الاسس والمقومات التى تستند عليهـا هذه التجربة الديمقراطية وعلاقتها بالنظام السياسى الذى اقيم فى مصر بعد ١٥ مايو ، كما ينبغى أن يكون ايضا مـن خـلال تحليل مدى توافـر المتطلبـات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانجاح هذه التجربة الديمقراطية .

أولا : أســس ومقـومات تجربة ١٥ مايو الديمقراطية

أول ما ينبغى تذكره أن شكل نظام الحكم فى مجتمع من المجتمعات ليس مسألة نظرية أو مجردة كما انها ليست قضية الانتقاء بين نماذج معدة سلفا، أو صياغات جاهزة ، ولكنها مسألة عملية ترتبط بالظـروف الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية ، ومرحلـة التطور التى يمر بها المجتمع ، وبمدى الاتفاق العام حول الاهداف فيه .

ولقد شهدت مصر منذ ١٥ مايـو ١٩٧١ تغييرات اساسية فى المقومات الاقتصادية والاجتماعية لنظامها السياسى ترتب عليها حدوث تغييرات مشابهة على المستوى السياسى ، الامر الذى ادى الى قيام ممارسـة وتجربة جديدة للديمقراطية تختلف عن التجربة التـى كانت قائمة فى ظل ثوره ٢٣ يوليـو وقبل ١٥ مايو ١٩٧١ .

فعلى المستوى الاقتصادى ارتبطت السياسات الجديدة بمحاولات مواجهـة الاختلالات الهيكلية التى تشـكل أزمة الاقتصاد المصرى باتباع سياسة البـاب المفتوح ، والتى اطلق عليها فى مواثيق مايو السياسية والقانونية « سـياسة الانفتاح الاقتصادى » .

وبدأت سياسة الانفتاح رتسميا بصدور القرار الجمهورى بقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة الذى يمثل أول مرحلة فى عملية

ارساء المفاهيم والتوجيهات الجديدة للاقتصاد المصرى ، وبعد مجموعة من التغييرات الاخرى جاء بعد صدور ورقة اكتوبر اهم تطور تشريعى على المستوى الاقتصادى وهو القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلات بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . وقد تضمن هذا القانون عديدا من المزايا والاعفاءات التى تفوق مثيلاتها فى تشريعات أمريكا اللاتينية والدول العربية الخاصة بالاستثمارات وفتحت النطاق الاستثمارى المباشر فى المجالات المختلفة للاقتصاد المصرى .

وقد واكبت هذه التطورات الاقتصادية والتشريعية اجراءات اخرى تتعلق باعادة تنظيم القطاع العام .. فصدر القانون ١١١ الخاص بانهاء المؤسسات العامة وذلك لاعطاء وحدات القطاع العام حرية الحركة ، وترتب على هذه الاجراءات والتطورات اعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص والتقليل من السيطرة الرقابية على الاقتصاد القومى ..

أما على المستوى الاجتماعى فقد حدثت تطورات اخرى هامة فى نسق القيم الاجتماعية وفى فهم طبيعة ودور الطبقات الاجتماعية . فقد اصبح التضامن الاجتماعى عنصرا رئيسيا فى نسق القيم التى سادت بعد ١٥ مايو ١٩٧١ .. وهذه القيم تتضمن فى اطارها رؤية اجتماعية تسلم بوجود فئات اجتماعية متعددة داخل المجتمع ، وهذه الفئات لا تتصارع فيما بينها بل تتكافل ، فالصراع الاجتماعى اذن أمر غير قائم ومرفوض اساسا . ومرجع تعدد هذه الفئات كما تقول احدى الدراسات الخاصة بفكر ١٥ مايو هو تفاوت القدرات الفردية وسلوك الفرد فى الجماعة .. وطريقة حياته فى المجتمع وموارده المالية . فالملكية الخاصة بناء على هذا الفهم ليست هى السبب الوحيد فى ظهور فئات المجتمع المختلفة .. وبالتالى فان الغاء الملكية الخاصة لايقضى على التفاوت بين الافراد لانهم يتفاوتون فى درجات كفاءاتهم . وهذا الفهم يختلف كثيرا عن الرؤية التى سادت فى ظل ثورة ٢٣ يوليو وبصفة خاصة فيما يتعلق بموضوع الملكية . فقد فرقت ثورة يوليو بين ملكية وطنية غير مستغلة ، واخرى مستغلة ، وقررت حماية الملكية الوطنية غير المستغلة لان لها دورا وطنيا محددا فى اطار التخطيط الاقتصادى المركزى للدولة ، أما الملكية المستغلة فقررت تأميمها لصالح الشعب وتمليكها للقوى الشعبية ، ومن ثم ظلت ثورة يوليو تنادى بتذويب الفوارق بين الطبقات واتخذت من أجل ذلك العديد من الاجراءات مثل اصدار قوانين الاصلاح الزراعى للحد من الملكية وتحديد حد أعلى للملكية وقوانين يوليو الاشتراكية الخاصة بتأميم المصانع والشركات والبنوك .. أما فكر ١٥ مايو فينادى كما تقول الدراسة المشار اليها بتقريب الفوارق بين الطبقات ، وتعتبر الضرائب هى الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا التقارب ، ومن ثم فهى لا تعترف بالتأميم أو المصادرة أو تعيين حد أعلى للدخل .

ولقد ترتب على كل هذه التطورات تغييرات اساسية فى البنية الاساسية للمجتمع على المستوى الاقتصادى وعلى المستوى الاجتماعى ، لذلك كان من الضرورى أن يتبع ذلك تغير مماثل على المستوى السياسى سواء فيما يتعلق بالنظام السياسى أو بالفكر السياسى الديمقراطى ..

فعلى مستوى الفكر السياسى الذى يمثل الاطار الايديولوجى لـ ١٥ مايو طرحت الاشتراكية الديمقراطية ، والاشتراكية الديمقراطية كتيار فكرى

وكاطار لنظام سياسى واقتصادى جاءت حصيلة لتطور فكرى عالمى يقوم على دعامتين مترابطتين :

□ **أولهما : الدعامة السياسية متمثلة فى الحرية السياسية والديمقراطية**

□ **ثانيهما : الدعامة الاقتصادية وتتمثل فى تحرير الفرد اجتماعيا واقتصاديا على نحو يكفل له ممارسة حقوقه السياسية بكفاءة وفعالية .**

فالاشتراكية الديمقراطية قامت اساسا للتوفيق بين الحرية السياسية من ناحية والحرية الاقتصادية من ناحية اخرى ؛ وهى بذلك تعتبر اشتراكية اصلاحية تعتمد على الاصلاح الاجتماعى اساسا وعلى الوسائل الديمقراطية والبرلمانية ؛ وترى أن الاحزاب والتنظيمات السياسية يجب أن تسعى لتحقيق أغراض وأهداف الدولة وذلك فى ظل القوانين القائمة .

ويتميز مفهوم الاشتراكية الديمقراطية للحرية بثلاث صفات اساسية هى :

① أن الاشتراكية الديمقراطية لاترفض الافكار التقليدية عن الحرية الفردية وعن التنظيم الديمقراطى ، وهى لاتساير وجهة النظر القائلة بالتوجه الكامل على المستوى السياسى والاقتصادى .

② انها مع ذلك ترفض اطلاق الحرية بمفهومها التقليدى لما لها من مخاطر ما لم تنظم الحرية الاقتصادية وهذا ما بدأت تحرص عليه معظم الحكومات الغربية .

③ ان الاشتراكية الديمقراطية اتجهت الى المزاوجة بين الاشتراكية من جانب والديمقراطية من جانب آخر .. فقد قامت تنادى بالاصلاح السلمى والتدريجى والانتقال من الحرية السياسية وتوسيع نطاقها الى الحرية الاجتماعية بما تحققه من توافق بين مصالح الطبقات المختلفة وتولده من انسجام فى كيان المجتمع .

أما على مستوى التغيرات التى لحقت بالنظام السياسى فكان وضع الدستور الدائم سنة ١٩٧١ الخطوة الاولى ؛ وتم الاعتراف فيه بالانحياز الاشتراكى كتنظيم واحد ممثل لتحالف قوى الشعب العاملة ، وبعد صدور ورقة اكتوبر ، طرحت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى اغسطس ١٩٧٤ من جانب الرئيس السادات وذلك لتنشيط التنظيم السياسى الواحد من خلال طرح صيغ جديدة تكفل تمايز وتعدد الاتجاهات السياسية ، وقامت المنابر السياسية الثلاثة طبقا لهذه الصيغة ، وعند افتتاح دور الانعقاد الاول لمجلس الشعب فى ١٩٧٦ قرر الرئيس السادات فى خطابه تحويل المنابر الثلاثة الى احزاب وان ترتفع يد الاتحاد الاشتراكى نهائيا عن الاحزاب ليصبح كل حزب حرا فى ادارة نشاطه فى حدود الدستور والقوانين ، وفى حدود الالتزام بثلاثة اسس رئيسية هى ، الوحدة الوطنية وحتمية الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى .

وصدر قانون الاحزاب السياسية فى يونيو سنة ١٩٧٦ ؛ ليؤكد الاتجاه الجديد فى الديموقراطية ، وذلك بالانتقال من نظام احادية التنظيم السياسى الى نظام تعدد الاحزاب .. وأعقب صدور هذا القانون مجموعة من التطورات على مستوى النشاط الحزبى .. فقد بدأت التجربة بثلاثة أحزاب ، تمثل التيارات الفكرية الرئيسية هى : حزب مصر العربى الاشتراكى [الوسط] ؛ وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى [اليسار] ؛ وحزب الاحرار الاشتراكيين [اليمين] .. ولكن بعد ذلك قامت أحزاب أخرى ، فقام حزب الوفد الجديد الذى لم يعمر طويلا فى ٤ فبراير سنة ١٩٧٨ ، ثم قام الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة الرئيس السادات ؛ والذى ترتب على قيامه انهاء وجود حزب مصر ، ثم قام

فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ حزب العمل الاشتراكى برئاسة المهندس ابراهيم شكرى ليمثل المعارضة السياسية داخل البرلمان فى الوقت الحاضر .

ثانيا : المتطلبات الاساسية للممارسة الديمقراطية :

على ضوء التحليل السابق ، يمكن القول ان التجربة الديمقراطية الحاضرة ليست نابعة من فراغ ، فهى من ناحية تعبير عن اطار فكرى يتمثل فى الاشتراكية الديمقراطية ، وهى من ناحية أخرى تعكس تطورات حقيقية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن ثم فان تقييم أية اجراءات أو خطوات ديمقراطية جديدة يجب أن يكون على أساس مدى اتساقها مع تلك التطورات التى تعتبر بمثابة مقومات اساسية للتجربة الديمقراطية المعاصرة .

لكن الامر لا يتوقف على هذا فقط ، فالممارسة الديمقراطية لا تتم فى فراغ .. فهى تتطلب وفقا لاستقراء التجارب الديمقراطية المختلفة فى العالم مجموعة من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية تعتبر بمثابة الضمانات الحقيقية لنجاح أية تجربة ديمقراطية .

فاذا كان النظام السياسى النموذج من حيث الممارسة الديمقراطية هو ذلك النظام الذى يتيح فرصا منتظمة ودورية لتغيير الأطقم الحاكمة فى السلطتين التشريعية والتنفيذية بواسطة تعبير شعبى لأكبر عدد ممكن من الافراد ، وعن طريق الخيار بين بدائل مختلفة أو متنافسة ، فان امكانية قيام مثل هذا النظام يستلزم توافر عدة متطلبات ، أهمها :

١ ــ طبيعة البناء الطبقى ، فيجب أن يكون البناء الطبقى مفتوحا ، وان يكون على درجة عالية من التحرك الاجتماعى بمعنى ان تتاح الفرصة نظريا وعمليا لكى يغير الافراد والجماعات من وضعهم الطبقى صعودا وهبوطا ، وان يكون التفاوت الطبقى محدودا حتى يمكن تفادى الاستقطاب الطبقى واتاحة الفرصة للسيولة والتفاعل بين فئات المجتمع .

٢ ــ طبيعة البناء الاقتصادى ، بحيث يكون المجتمع لديه نظام اقتصادى حديث ومتطور وتام ، وأن تكون قاعدته متنوعة .

٣ ــ طبيعة البناء الاسرى والديمقراطية ، فالانسان وحدة متكاملة ومن ثم لابد من تخليص الاسرة المصرية من علاقات التسلط وعدم المساواة ، واتاحة الفرصة أمام كل فرد للتعبير عن نفسه .

٤ ــ طبيعة البناء الانثولوجى (العرقى) .. فكلما زادت درجة التجانس الانثولوجى فى المجتمع ، كلما تقلص أحد محاور الصراع الاجتماعى الذى يمكن أن يهدد الممارسة الديمقراطية .

٥ ــ دور الجماعات التطوعية الوسيطة ، مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات والروابط والاتحادات .. فهذه تعتبر سندا مهما للغاية لاية ديمقراطية ، اذ ان من شأنها أن تؤدى وظائف ايجابية لنمو التجربة الديمقراطية .

واذا كانت هذه المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية أمرا ضروريا لنجاح الممارسة الديمقراطية ، فان المتطلبات السياسية لا تقل عنها أهمية ، ويأتى فى مقدمة هذه المتطلبات :

١ ــ قضية الفصل بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية .. ووضع حدود حقيقية لمزاولة كل من هذه السلطات لوظائف محددة حتى لاتطغى السلطة التنفيذية على السلطتين

الاخريين ، بما يعوق حرية الممارسة الديمقراطية .

٢ ـ قضية الجهاز الحكومى ، وحق الموظف الحكومى فى الانخراط فى الاحزاب السياسية ، ففى اطار التجربة والممارسة الديمقراطية يجب ان يتميز الجهاز الحكومى بالحيادية ، وذلك حتى لا يطغى الانتماء الحزبى للموظف الحكومى على حياديته فى أداء وظائفه .

وهذه المتطلبات لا تعنى ان الممارسة الديمقراطية هى قضية مؤسسات ، فهى أصلا قضية مشاركة الشعب ، فعلى قدر اتاحة الفرصة للقاعدة العريضة من أبناء الشعب فى هذه المشاركة يتوقف نجاح التجربة الديمقراطية ، وتتدعم الممارسة .. والمشاركة السياسية ليست فقط قضية اعطاء صوت انتخابى ، ولكنها قبل ذلك قضية تمكين الفرد من الاختيار الحر بين بدائل مختلفة ، واعطائه حرية الاختيار هذه دون تعريض بحرياته الاساسية ، وتمكينه قبل ذلك كله اقتصاديا واجتماعيا من القيام بهذا الاختيار . □